القطـــاع المـصرفي العـــراقي يتطلع للنمـــو مع تـــراجع العنف

بغداد/ المدى/ الوكالات

أظهـرت بيـانـات الـسفـارة الامريكية ان القطاع المصرفي العـراقي يـشهـد دلائل علـى النمو مع تـراجع العنف الـى أدنى مستوياته في أربع سنوات فـزادت علـميـات الاقـراض والايـــداع والـتـحـــويلات الالكترونية بدرجة كبيرة في الاشهر القليلة الماضية.

وقفـزت القـروض المقـدمـة للبنـوك الخـاصـة في شبـاط بمقدار النصف تقريبا الى ٧٥٥ مليون دولار بالمقارنة مع تشرين الاول الماضي وارتفعت قيمة خطابات الاعتماد في اذار الى أكثر من مثليها لتبلغ ١٨٩ مليـون دولار بـالمقـارنـة مع تشرين الاول.

وقال تشارلز ريس المسؤول الامـريكي البـارز بـالسفـارة المكلف بمهمة مساعدة العراق على انعاش اقتصاده "تحسن الوضع الامني مكن من اقامة اعمـال وتجـارة ولم يكن ذلك ممكنا من قبل."

وشملت احصـاءات السفـارة بيانات تم تجميعها من عدد من المصـادر العـراقيـة. ولم يستجب البنك المركزي ووزارة المالية لطلبات تقديم بيانات ولم يتسن الاتصال بمسؤولين من البنوك ومنها بنوك خاصة للتعليق.

والارقـام ضئيـلـة بـالمقـارنـة بالمعايير المصرفية الدولية لكنها كبيرة بالنسبة لدولة تحـاول اعـادة بنـاء قطـاعهـا المالي وتعـزيز الاستثمار بعد سنـــوات مـن الحـــروب والعقوبات.

وسـاعـد ريس بعض البنـوك العـراقيـة علـى تبني نظـام سويفت للتحويلات المصرفية الالكتـرونيـة العـالميـة وهي خـطـوة مهمـة للتكـامل في النظام المصرفي العالمي.

ومازالت العديد من التعاملات الكبيـرة في العـراق تتم نقـدا ورجال الاعمال والمقاولون عادة مـا يسـافرون الـى بغـداد وهم يحملون كميات كبيرة من اوراق الدولار.

ويصر الجيش الامريكي المنفق الكبير في العراق حاليا على ان تتم اي تحويلات تزيد قيمتها على ٥٠ الف دولار الكترونيا.

وفي المزاد اليومي الذي يجريه البنك المركزي للدولارات ظلت الكميات التي يجري تداولها نقدا مستقرة على مدى عامين لكن كانت هناك زيادة مطردة في التحويلات.

وقال ريس في حديث صحفي في الفترة الاخيرة "هذا دليل على نظام مصرفي أكثر طبيعية وتمشيا مع النظام المصرفي العالمي."

واقترح مجلس الوزراء العراقي في الفترة الاخيرة رفع ميزانية عام ٢٠٠٨ الـى ٧٠ مليـار دولار من ٤١ مليار دولار العام الماضي بعد الارتفاع القياسي في أسعار النفط.

وقـالت اللجنـة الاقتصـاديـة بالبرلمان العراقي ان نسبة ٥٥ بالمئة من ميزانية العام الماضي المجنبة للاستثمار تم انفاقها وهناك مؤشرات أولية تشير الى ان النسبة قـد تـرتفع في ٢٠٠٨ الى ٧٠ بالمئة.

وقـال ريـس "العـراق يحتـاج لـمـواصلـة تحـسين تـطبيـق الميزانية... فمن الصعب انفاق كل هذا المال باسباب منطقية لـذلك فـانه يتعين بـذل جهـود هائلة."

وبرغم الدلائل على زيادة نشاط البنوك الخاصة فان أكثر من ٩٠ بالمئة من الودائع المصرفية - أكثر من ٦٠ بـالمئـة منـهـا من الحكومة- مودعة في أكبر بنكين حكوميين.

من جهـة اخـرى ارتفع عـدد المصارف الخاصة في العراق إلى ٣٢ مصرفاً بعد ان كان عددها عام ٢٠٠٢ لا يتجاوز ١٢ مصرفا، وزادت رؤوس أموالها إلى أكثر من ترليون دينار بعد أن كانت عام ٢٠٠٢ لا تتجاوز ٨٠ مليار دينار.أكد ذلك معاون مدير عام مراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي الدكتور وليد عيدي عبد النبي وقال: إن عدد المصارف الإسلامية ارتفع من مصرف واحد عام ٢٠٠٣ إلى سبعة مصارف عام ٢٠٠٧,

وأشار الدكتور عبد النبي إلى أن عدد المشاركات في رؤوس الأموال المصرفية العراقية قد ارتفع إلى سبع مشاركات من قبل مصارف ومـؤسـسـات مـالـيـة أردنـيـة ولبنانية وخليجية وبريطانية وإيرانية، وقد بلغ الحد الأدنى للمشاركات ٢,٢٣٪ في مصرف المنـصـور للاستـثـمـار و٧٣٪ في مـصـرف الـتـعـاون الإقليمي الإسلامي.

وأوضح الدكتور عبد النبي أن عدد الفروع ارتفع من ٣٥٠ فرعاً عام ٢٠٠٣ إلـى ٦٢٠ فـرعـاً عـام ٢٠٠٧ لتصبح الكثافة المصرفية بحدود مـصـرف واحـد لكل ٤٠ ألف نسمة وهي نسبة جيدة في العرف النقدي والمالي.

وأشار الدكتور عبد النبي إلى أن هـذه التـطـورات المتحققـة في القـطـاع المـصـرفي العـراقي الخاص جاءت نتيجة ما بذله البنك المركزي من جهد علمي مـدروس، وكـان رائـداً في تـوفـيـر البيئة القانونية والإجرائية لاسـتـقـطـاب رؤوس الأمـــوال العربية والأجنبية، من اجل تأسيس مصارف أجنبية أو فروع أو مكاتب تمثيل لها في أنحاء العراق.

وذكـر انه إلـى جـانـب ذلك مـشـاركـة البنك المـركـزي في رؤوس أموال المصارف العراقية الخـاصـة من خلال إصـدار قانونه المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤,

وشدد الدكتور عبد النبي على أن هذه المشاركات ساعدت في الارتقـاء بـأداء المـصـارف العراقية المعنية بها، ومنها إصـدار بـطـاقـات ائـتـمـان، واستخـدام أجهـزة الـصـراف الآلـي في العـمـل، وإعـــداد الموازنات وفق معايير المحاسبة الـدولـيـة والقيـام بعمليـات الاستثمار، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمـان، وإجـراء عـمـليـات التحـويل الخـارجي لمختلف الأغـراض. وبـين أن الـبـنـك المركزي قام بإعداد مسودة قانون شركة لضمان الودائع إلى جانب إنشاء شركة لضمان القـروض إلـى جـانـب قيـامـه حـاليـاً بإعادة النظر بقانون المصارف باتجاه إعادة صياغته وفق رؤيـة عـراقـيـة، ومـنـح المصارف المـزيـد من الفـرص الاستثمارية والائتمانية.

كمـا سـمح الـبـنـك المـركـزي للمصارف بـإنشـاء صـنـدوق استثمارات يكون كياناً مستقلاً بـرأسـمـال مـكـون من وحـدات اسـتـثـمـار بفئـات مـخـتـلـفـة، ويديره مدير الاستثمار، وقد حـصـلت مـوافـقـة مـبـدئـيـة لمـصـرف الـبـلاد الإسـلامـي لإنشـاء مثل هـذا الـصـنـدوق. وذكـر عـبـد الـنـبـي أن الـبـنـك المـركـزي اعـتـمـد نـظـام الحـج العـالمي لتقـيـيم أداء المـصـارف العـراقـيـة، ويـعـتـبـر الـعـراق الـدولـة الـعـربـيـة الـثـالـثـة الـتـي طـبـقـت هـذا الـنـظـام لغـرض تحـسين أداء المـصـارف وحثـهـا عـلـى الالـتـزام بـالـقـوانـين والـتـعـلـيـمـات وخـلـق المـنـافـسـة وتـقـديم الخـدمـات المـتـطـورة.

خبير: تقـدم إقتـصـادي و "طفـرة" إستـثـمـاريـة بـالعـراق في حـزيـران المـاضي

بغداد / المدى

كشف خبـير إقتـصـادي عضـو لجنـة الإشـراف علـى مـزاد الـبـنـك المـركـزي العـراقي، الثلاثاء، أن شهـر حـزيـران/ المـاضي شهـد تقـدمـا في الإقتـصـاد العراقي و"طفـرة" في جذب العـديـد من الإسـتـثـمـارات الضخمة، بسبب التطور الأمني الذي شهدته البلاد.

وقال الدكتور مظهر محمد صالح: إن "شهـر حـزيـران المـاضي، شهـد تحـولا في القـدرة علـى تنفيـذ المشـاريـع بـالعـراق، كمـا شهـد طفـرة إسـتـثـمـاريـة في جـذب العـديـد من الإسـتـثـمـارات الضخمة إلى البلاد."

وأشـار صـالـح إلـى أن هـذه الـتـطـورات الإقتصادية "جعلت الطلبات تتزايد على مزاد البنك المركزي العراقي لينمو بشكل كبير، خلال الشهرين الأخيرين، مسجلا مستويات طلب عالية جدا."

وأضاف أن "متوسط الطلب على المزاد لم يكن يتجـاوز عشـرة ملايين دولار يـوميـا، لـدى افـتـتـاح المـزاد قبل أربع سنوات. في حين ارتفع إلى متوسط طلب لايقل عن (١٠٠) مليـون دولار يـوميـا، خلال شهـري حـزيـران ، وتمـوز من عـام (٢٠٠٨) الجاري."

ولفت الخبـيـر الإقتـصـادي إلـى أن الإرتفـاع العـالي في الطلب "جاء أيضا بسبب الميـزانية الكبيرة للعام (٢٠٠٨)، إضافة إلى الموازنة التكميلية، وهو ما رفع قـدرة الإنفـاق لـدى دوائـر الـدولـة والقطاع الخاص."

وذكر أن هذا "الطلب المتزايد يلقي على الـبـنـك مـسـؤولـيـة تـوفـيـر الـدولار للتعاملات اليومية للسوق العراقية."

وبلغت المـوازنـة العـامـة، خلال العـام الحـالي (٢٠٠٨)، نحـو (٤٨) مليار دولار، بـزيـادة قـدرهـا (١٨٪) عن مـوازنـة العـام المـاضي (٢٠٠٧). كما أحالت الحكومة على مجلس النواب موازنة تكميلية تقـدر بـ (٢١) مليـارا أخـرى، مـا يـجـعل الميـزانية هي الأكبـر في تـاريخ الـدولـة العراقية.

وكان بيـان للحكـومـة العـراقيـة قـال: مطلع حزيران الماضي، إن موازنة العام الجـاري، والـتـي تقـتـرب من (٧٠) مليـار دولار بعد إضـافـة الموازنـة التـكـمـيـلـيـة، تشكل "طفـرة مهمـة في تـاريخ مـوازنـات الـدولـة العـراقيـة"، مشيـرة إلـى أن تـلـك الموازنـة جـاءت "نـتـيـجـة لإرتـفـاع مـوارد العراق من صادراته النفطية، وسيكون من شـأنهـا إحـداث تغـيـيـرات إيـجـابـيـة ملمـوسـة علـى الحـركـة الإقـتـصـاديـة والخدمات في البلد."

وقـال صـالـح إن مـزاد الـبـنـك المـركـزي "يخـصـص بحـدود (٨٠) بـالمـئـة من العملة الأجنبية للحوالات الخارجية، لأن معظم عمليـات الـتـحـويل تجـري لتغطية العملية الإستيرادية للسوق العـراقـيـة، الـتـي تـشـهـد نـشـاطـا أكـبـر. إضـافـة إلـى الالـتـزامـات الـخـارجـيـة الأخرى التي تستوجب تحويل كميات كبيـرة من العملات الأجنبية أكثر من الإنفاق الداخلي من تلك العملات."

نافذة اقتصادية

الأثر الاقتصادي لزيارة المالكي المانيا

محمد شريف أبو ميسم

أحيطت زيارة رئيس الوزراء الى المانيا بكثير من الاهتمام الاعلامي الذي كان يدور في حدود الهدف الاقتصادي .. وقد تخللت الزيارة تصريحات كثيرة في هذا الاتجاه ، في حين سبقها تصريح للناطق باسم المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، عبر فيه عن اهتمام المستشارة الألمانية الخاص بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق ، وتخلل نشاط أعضاء الوفد الذي ضم مجموعة من الوزراء والشخصيات الاقتصادية التي كان من بينها وزيرا الكهرباء والصناعة ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وشخصيات اقتصادية أخرى ، لقاءات مع مستثمرين المان بعد أن تم التأسيس لهذه اللقاءات منذ اجتماع اللجنة الاقتصادية الألمانية العراقية في برلين بداية حزيران الماضي برئاسة وزير الاقتصاد الألماني مايكل غلوس ووزير الصناعة العراقي فوزي حريري .. ثم أعقب ذلك بستة أسابيع زيارة غلوس للعراق برفقة العديد من رجال الأعمال الألمان .. هذه التحركات وبرغم التحفظ الذي رافقها - من قبل بعض الشخصيات الألمانية - جراء الخشية من ظهور أعمال العنف من جديد ، الا انها أفرزت رغبة واضحة لدى المستثمر الألماني في المجيء الى العراق على الرغم من محاولات بعض وسائل الاعلام التركيز على الزوايا المظلمة من المشهد العراقي ، فالجانب العراقي حاول الاقتراب من الجانب الألماني الذي أظهر رغبة واضحة في اعادة اكتشاف سوق العراق الواعد بعد الاطمئنان على مقومات المناخ الاستثماري القانونية والامنية فنجح في ذلك .. فعلى الرغم من تصريح (أكسل نيتشكي) مدير قسم التجارة الألمانية في الاتحاد الألماني للغرف التجارية .. لصحيفة نيو بساور برس –ان مخاطر توظيف أناس من المانيا (في العراق) لا تزال عالية جدا - الا ان ايكارت فون كلايدن المكلف بالعلاقات الخارجية في المجموعة البرلمانية الديموقراطية قال في تصريح اذاعي –يجب أن نبدأ بالذهاب الى المناطق الآمنة نسبيا في العراق ، فكلما ازدهرت منطقة مثلت نموذجا للمناطق الأخطر، ما سيؤدي الى نشوء حلقة جيدة من التطورات الايجابية .. وكتب ايكارت فون يونغر من الاتحاد الألماني للصناعات في مقال نشرته صحيفة (هانديلسبلات) – في مستقبل قريب نريد أن يمثل العراق ٤ مليارات يورو كما كان الأمر في الماضي الجميل .. بينما كتب ماتيلد ريشتر وهو كاتب ومحلل اقتصادي –ان اهتمام الشركات الألمانية ازداد بالعراق ذي الموارد الطبيعية المهمة، حيث تسيل عملية اعادة الاعمار لعاب صانعي المعدات والمنشآت الصناعية وهو المجال الذي تتفوق فيه ألمانيا.. اذن، تحركات الجانب العراقي جاءت ابتداءا بأهم النتائج الممثلة بكسر حاجز الخشية مما يقال عن الوضع الأمني والفساد المالي والاداري وعدم توفر البيئة القانونية التي تحمي رأس المال .. فقد أثبت الوفد العراقي للمستثمر الألماني وعلى ما يبدو ان المناخ الاستثماري مناسب وان دخول الساحة العراقية في هذا التوقيت سيمنح المستثمر الألماني الفرص الأكبر والأكثر عائدية .. وسيبقى الأثر الأبرز عما ستتمخض عنه هذه الزيارة على المدى القريب هو ان ولوج المزيد من الشركات الألمانية في هذا الوقت الى العراق سيفتح الأبواب على مصراعيها لشركات من جنسيات أخرى ، وهذا الأمر يشكل مكسبا له مردودات كبيرة على صعيد الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد.

> وسيبقى الأثر الأبرز عما ستتمخض عنه هذه الزيارة على المدى القريب هو ان ولوج المزيد من الشركات الألمانية في هذا الوقت الى العراق سيفتح الأبواب على مصراعيها لشركات من جنسيات أخرى

اتفـــاق أولي مع شركـــة أميركيـــة للاستثمار في مجـــال الخـــدمـــات الأرضيـــة بمـطـــار بغـــداد

أربيل /المدى

كـشف وكيل وزارة النـقل العـراقيـة بـنكين الـريكاني عن محادثـات مع شركة أميركية متخصصة في مجال الخـدمـات الأرضيـة والـتـدريـب في المـطـارات للاسـتـثـمـار في مـجـال الخـدمـات الأرضيـة بمطـار بغـداد الدولي.

وقال الريكاني إن "مفاوضات جرت الشهر الجاري مع شركة إيفرغرين لإقـامـة اسـتـثـمـارات في عـدد من القـطـاعـات الخـدمـيـة الأرضـيـة في مطار بغداد.

ومن جـانبه قـال المستـشـار الأقـدم لوزارة النقل عبد الرزاق كاطع حسن، إن الـوزارة والـشـركـة الأمـيـركـيـة "توصلتا الى اتفاق مبدئي يمنحها حق الاستثمار في عدد من المجالات الخدمية في مطارات عراقية تبدأ بمطار بغداد، وفي انتظار إكمال بعض الإجراءات والمراجعات لتوقيع عقد نهائي مع الشركة خلال الشهرين القادمين".

وأضاف المستشار حسن أن شركة إيفرغرين "من الشركات المعروفة على الصعيد العالمي، وهي تـوفـر خـدمـات الشحن وصيانـة المعـدات والـطـائـرات وتـدريـب الملاكـات والخـدمـات الأخـرى في المـطـارات"، مشيرا إلى أن "محادثات تمت على جلستين جرت في بغداد شهر يوليو تمـوز الحـالي، وجـرى اتفـاق أولي للاستعانة بخدماتها في مطار بغداد أولا، ومن ثم التـوسع الـى مـطـارات أخرى يتوقع أن يكون مطار البصرة التالي".

وأشـار مستـشـار وزارة النـقل إلـى أن "العـرض الـذي قـدمـتـه الـشـركـة الأميركية للوزارة بحاجة إلى بعض التـعـديـلات وسيتم ذلك في الفـتـرة المقبلة قبل توقيع اتفاق نهائي معها، وتوقع أن يتم توقيع عقد معها العام الحـالـي وفي غـضـون الـشـهـريـن المقبلين".

وبحسب الاتفاق الأولي بين الجانبين سيتم تقاسم الواردات من الخدمات التي ستوفرها الشركة بينها وبين وزارة النقل بنسبة ٥٠ ٪ لكل طرف.

وأوضح حسن بأن المعلومات المتوافرة لـديهم تـشـيـر إلـى أن "حـدود عمل الشركة الأميركية يمتد إلى أنحاء مختلفة من العالم من أميركا إلى اليابان، وأن سمعة الشركة جيدة ولم يسبق لها أن دفعت أية غـرامـات أو تعويضات نتيجة حوادث فقدان لأية مـادة شحـن خلال ١٦ عـامـا في المطارات التي تعمل بها".

وأوضح مستشار وزارة النقل في ختام حديثه أن هذه هي المرة الأولى التي ستقوم بها الحكومة العراقية لعرض الخـدمـات الأرضـيـة في مـطـاراتهـا للاستثمار أمام الشركات الأجنبية، مبينا أن نجاح تطبيق التجربة في مطار بغداد سيجعلهم يطبقونها على المطارات الأخرى، مضيفا بأن الاتفاق النهائي سيكون بحاجة إلى مـوافـقـة مجلـس الـوزراء وهيئـة الاستثمار الوطنية.

اقتصاديات الخلك

بعـــد زوال الفقـــر

لا تنتعش ظواهر اقتصاد الظل الا في مناخ من الفقر .. بيد ان الظاهرة عندما تولد وتترعرع ، فان انحسارها لايتم بمجرد زوال أسباب ظهورها ، وهذا ما حصل في واقعنا ، اذ تحولت بعض ظـواهـر الفـسـاد الاداري وبعض من فعاليات اقتصاد الظل الى ما يشبه الثقافة المجتمعية ، وان احصينا تلك الظواهر والفعاليات فاننا لا نستطيع أن نحصي أثرها على المنظومة المجتمعية ، بسبب تـراكم أثـر الـتـداعـيـات في العقل الجمعي العراقي .. والسؤال هو كيف يمكن معالجة تلك الممارسات ؟ وكم سنحتاج من الوقت وكيف نبدأ ؟ فهل نبدأ بحزمة من التشريعات أو بمؤسسات التعليم ؟ أحدهم ظهر علينا عبر شاشة التلفزيون وباسلوب مبسط ودون الخوض في فلسفات تنظيرية فقال : لا يمكن مكـافـحـة الفـسـاد الاداري والمـالي ولايمكن معـالجـة أي ظـاهـرة من الظواهـر الاجتماعية والاقتصادية الضارة بالمجتمع ، مالم تتم معالجة حالة الفقر في المجتمع وما لم تحصل حالة من الاكتفاء لـدى الانـسـان الـعـراقـي .. وهـذا رأي فيه الكثير من الحكمة .. ولكن هل ستعالج الآثـار الـتـي تـركـتـهـا مـراحـل تفـشـي تلك الظـواهـر فهل يمكن مثلا لأي منا اذا ما أصبح مديرا عاما أو وزيرا أن ألا يستجيب الـى طلبـات أبنـاء عمـومـتـه وأصـدقـائـه وجيرانه في اعطائهم الأولوية ، في الحصول على وظائف مع فارق الأهلية عن أقرانهم من الغرباء ؟ ربما يقول أحدنا انني سوف لن أستجيب وأعمل بميزان الحق ، وهذا ما نحلم به في عـراقـنـا الجـديـد .. ولكن هل سيرضى عنه المقربون ؟ وهل سيكون ناجحا وفق قياسات النجاح والفشل المعمول بها حاليا ؟ أو سيكون خارج الوظيفة بعد أيام من تسلمها ؟

التخـطـيـط : تشـكـيل لجنـة لاعـادة الـنـظـر بتعـليـمـات الجـدوى الاقـتـصـاديـة

بغداد / قيس عيدان

شكلت لجنة من الملاك المتقدم في دائرة التخطيط الإقتصادي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لإعـادة الـنـظـر بـتـعـلـيـمـات دراسـات الجـدوى الإقتصادية والفنية لمشاريع التنمية لسنة ٨٤ ١٩المعدل صرح بذلك مصدر مخول فى وزارة التخطيط والتعاون الانمائى

وافاد المصدر ان الغاية من هذه الدراسة هو جعلها تتناسب والتـوجهات الجـديـدة للعـراق الجـديـد ولتسهيل إقـامـة المـشـاريـع الـتـنـمـويـة وتحـقـيـق الاهـداف المطلـوبـة من هـذه المـشـاريـع للتـنـمـيـة الشـامـلـة والمستـدامـة ولتـمـكـين الـوزارات والجـهـات غـيـر المـرتـبـطـة بـوزارة والمحـافـظـات والاقـالـيـم من إعتماد هذه الدراسات لتوجيه مشاريعها التنموية وفق أطـر محـددة وأولـويـات مـرشـدة لاقـامـة هـذه المشاريع.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العـملة	سعر البيع بالدينار العراقيIQD	سعر الشراء بالدينار العراقيIQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205